كابوس اقتصادنا الوطني.. تهريب النفط ومشتقاته خارج الحدود

من أسس عقيدة التهريب في العراق؟

حقائق مخزية عن تهريب النفط

البصرة / قاسم علوان

هل يمكن أن نكتب تحقيقاً عن موضوع تهريب نفط العراق وأن نبدأ بالشعر؟ لم لا يمكن ذلك. مرة قال الراحل البصري الكبير مصطفى عبد الله في رسالة على شريط صوتي بعثها من منفاه (يا لهذا البترول الذي أطفأ دجلة وعلق الأوسمة)... فلنترك حقل الشعر الآن إلى حقول البترول التي لم تعلق الأوسمة فقط وتشبع لهم غرورهم، بل حرقت أرض الرافدين كلها وها هي تطفئ مياه شط العرب الآن عبر تلويثه بالكامل بإضفاء خطوط سود تتسع قليلاً وتضيق متموجة على مياهه بسبب تسرب كميات كبيرة من عمليات التهريب الواسعة النطاق على ضفته اليمنى وبواسطة سفن صغيرة ووسائل تعبئة بدائية ويدوية لكنها كبيرة، وكذلك بتدمير شريط النخيل الأخضر على تلك الضفة بتلويثه بالزيوت السوداء الثقيلة الذي كان يوماً ما من أكثف بقاع العالم بأشجار النخيل.

لم يكن موضوع تهريب النفط العراقي الخام ومشتقاته خارج الحدود عقيدة شائعة يعرفها مجتمعنا أو لها أسس قديمة فيه إلا بعد أن أسس لها "رئيسنا" السابق عقب إعلان الحصار الدولي عليه عندما دخل الكويت، فلم يكن أحد من أبناء مجتمعنا يعرف هذه المهنة أو يتعرف على مفردات هذه العقيدة، وكان ذلك بعد إعلانه الشهير بأن (نفط العراق بالمجان لمن يستطيع أن يدخل المياه الإقليمية العراقية)، فقط تعالوا وخذوا منه ما تشتهون. وعندما لم يستجب أحد لذلك النداء من دول العالم، ابتدأت عمليات التهريب الأولى، وكان ذلك بأن تتسلل سفن صغيرة الحجم في بداية الأمر أو حتى كبيرة إن استطاعت دخول المياه الإقليمية العراقية وأفلتت من رقابة القوات الدولية المتحالفة مع أمريكا، لتأخذ حمولتها من أحد أرصفة الموانئ العراقية لتتم تعبئتها بسرعة مثل أية عملية سرقة أو اختلاس.

تجار البترول الأوائل

وفي الوقت نفسه بدأ تجار عراقيون ينشطون في هذا المجال، ولكن ليس أي تجار، فقط اقتصر الأمر في بدايته على أبناء رئيس النظام والقريبين جداً منهم وعملائهم المرتبطين بهم شخصياً، يؤجرون سفناً صغيرة أو تلك التي يطلق عليها (دوبة) بعد تحميلها بالنفط الخام أو الكاز وبيعها بسرعة أيضاً إلى الجانب الإيراني، أو أبعد قليلاً منه في مياه الخليج حسب الظروف السياسية السائدة أو السعر المعلن، أحياناً تذهب تلك السفن إلى مسافة بعيدة جداً لتصل في أغلب الأحيان إلى ميناء الحمرية في دولة الإمارات العربية أو أبعد قليلاً حتى رأس الخيمة أو الفجيرة بعد أن تستأجر العلم الإيراني أحياناً وتدفع رسوم (التجزية) لهم كما قال لنا أحد العاملين في هذا المجال رفض ذكر اسمه وهو يدير مكتباً لأحد كبار التجار منذ نحو سبع سنوات وسنطلق عليه (س)، أما عامر موسى فلا يتردد من ذكر اسمه بعد أن ترك العمل مع المهربين فيقول إن هذه الرسوم غير رسمية وهي أشبه بالرشوة وتصل أحياناً إلى 40 دولاراً على الطن الواحد، ويمكن لأية سفينة أن تقطع عرض البحر ويمكن أن تفلت من البواخر الحربية التي تراقب تجارة العراق، ويمكن أن تقع في قبضتها، فغالباً ما تكون هناك سفينة كبيرة أو حتى عملاقة أحياناً بانتظار النفط العراقي المهرب رخيص الثمن لتأخذ حمولتها منه. وكلما ابتعدت السفينة في مياه الخليج ارتفع السعر المدفوع، فقد كان من الممكن بيع البضاعة قريباً للتجار الإيرانيين.

في البداية كان الأمر فقط من حصة عدي ليشرف عليه بدقة، غير أن الدائرة توسعت تدريجياً لتشتمل على آخرين من العائلة والمقربين منها والموالين إليها، فتوالت زياراتهم غير المعلنة إلى البصرة كما كنا نسمع بذلك.

ولكن الموضوع يحتاج إلى وسطاء وسماسرة وأيد عاملة وإلى سفن إضافية جديدة كثيرة، مثله مثل أية تجارة تبدأ صغيرة ثم تتوسع، كان هذا المشروع، أي تهريب النفط بعيداً عن أعين القوات الحاصرة، يتطلب سعة في العمل وإلى توسيع الدائرة لتضم حتى أبناء البصرة أنفسهم المغضوب عليهم، المحافظة (السوداء) رقم واحد التي خرجت عن طاعة الرئيس السابق صباح 2 آذار 1991.... وكان ذلك اضطراراً.

تاجر جديد يصل إلى البصرة

نشطت حركة العمل في ذلك الحين في مدينة البصرة وعلى امتداد شواطئ شط العرب بشكل لا يصدق. فقد كانت هناك عمليات انتشال للغوارق البحرية واسعة جداً ومن ثم إعادة تصنيعها وتأهيلها. فقط أن يعرف أحدهم ما يطلق عليه (هدف مطمور) ويعلن ملكيته له حتى تبدأ المزايدة عليه بغض النظر عن كونه أي شيء، ومن ثم يبدأ العمل لإخراجه.

قال لي أحدهم وهو يعمل غواصاً في أحد مكاتب الخدمات البحرية إنه يعرف تاجراً اشترى هدفاً مطموراً في شط العرب بجلسة قمار بثمن بخس جداً، وإنه أي الغواص شارك فيما بعد بانتشال ذلك الهدف وباعه صاحبه بعد ذلك بمئات الملايين، وهكذا ابتدأت أعمال الترميم والإصلاح الدؤوبة التي أنقذت الكثيرين من أبناء البصرة في وقتها من الجوع والفاقة بعد حصار صدام لهم لأن هذه العمليات تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة. وإلا فما معنى أن تأتي سيارة مرسيدس سوداء حديثة إلى بيت أخي المتواضع إلى حد الفقر وقد كان في إجازة مرضية من عمله كسائق رافعة في ميناء المعقل المعطل في وقتها، ليطلبوه فوراً للالتحاق بالعمل ولكن بأسلوب الترجي وليس الأمر فيندهل الرجل ويذهب معهم ولكن ليس إلى رصيف الميناء بل إلى مكان آخر يجري فيه إصلاح سفينة قديمة، وكانوا يحتاجون إلى عمله وخبرته في الرافعة، وبعد إنجازه العمل منوا عليه بمكافأة كبيرة نسبياً قياساً إلى دخله، ليعود به السائق إلى منزله وبنفس السيارة الفارهة ويسأله في الطريق هل تعرف هذا الرجل الذي أتاك إلى البيت؟

مبتسماً إنه الأستاذ أحمد بن الأستاذ وطبان! (لقد أصبح الكثير من الأميين عندنا أساتذة وحملة دكتوراه!!) إلا أنهم كانوا يعملون بجدية ومثابرة قل نظيرهما، وهكذا ترسخت هذه العقيدة عند أبناء البصرة وما جاورها.

احترف الكثير من أبناء البصرة هذا العمل بسرعة كبيرة بعد ذلك، صار أولئك الكبار يبيعون حصصهم وهم جالسون في قصورهم ومكاتبهم ببغداد، فقط الوسطاء هم الذين يتحركون وينتقلون بين المدينتين. توسع الأمر فلم يقتصر على أهل البصرة فقط، فقد احترفه أبناء المحافظات الأخرى وتحديداً أبناء تكريت عندما شموا رائحة النفط "الزكية" بسرعة من ثياب أبناء عمومتهم وأقربائهم التي كانت تنضح منها، كما أنشئت مكاتب تحت لافتات (التبادل التجاري) وهذه مخصصة لشراء كوبونات النفط التي تمنح كهدايا لبعض العرب والأجانب من أصدقاء "السيد" الرئيس كما نشر مؤخراً. ومن مهمة تلك المكاتب أيضاً استقبال البضائع التي يمكن أن يأتي بها أولئك المستفيدون من تلك الكوبونات مقابل النفط الذي يبيعونه لنا مرة أخرى كما ادعى بعضهم في محضر الدفاع عن نفسه عندما وجهت لهم تلك التهم بأنها كانت عملية تجارية محضة. وهكذا تغص مدينة البصرة بالغرباء عنها ليقضوا لياليهم الحمر فيها المبللة بنفطها، ونشم ذلك نحن، وتنعش تلك التجارة أسواقها لفترة قاسية من الزمن.

35 (مرفأ) جديداً على شط العرب

بالمناسبة فقد كثر الكلام عن عدد

ضفة شط العرب جنوب ميناء البصرة (أبو فلوس) مقابل الساحل الإيراني مباشرة، إذ يبلغ عددها 35 (مرفأ)، والحقيقة إنها ليست مرافئ بمعنى الكلمة، بل هي بالطونات مثبتة على الضفة بشكل جيد لتسهل عملية رسو الزوارق والسفن الصغيرة عليها. والبالطون عبارة عن سطح عائم بغاطس قليل وبدون محرك، وهذا السطح من السعة بحيث تسهل عليه الحركة وبمعدات بسيطة. كما توجد فعلاً مرافئ كبيرة مثل البرك وآخر لا نعرف اسمه.

سقط النظام وتماثيله في البصرة قبل أن يسقط التمثال في بغداد، فهل يعقل أن يترك أولئك عملهم بعد أن كانوا مجبرين على مشاركتهم لعدي وعبد حمود وغيرهما في أرباحهم؟ أولئك التجار أنفسهم بدمهم ولحمهم ووكلاء عدي وقصي ومديرو أعمالهم في بغداد والمحافظات الأخرى سابقاً، لماذا لا يعملون الآن لأنفسهم وهم يعرفون المهنة جيداً وطرقها وما يمكن أن يترتب عليها من مخاطر وأرباح أيضاً؟ وهكذا انطلق "المارد" من قمقمه فمن يا ترى يستطيع أن يقف في وجهه؟ انطلق هؤلاء من تجار ووكلاء ومتعهدين ووسطاء سابقين وأصحاب سفن صغيرة وكبيرة وعمال وبحارة وفنيين وسواقين ومهن كثيرة ليزاولوا عملهم بحرية بعض الشيء في بداية الأمر، حتى صيادو الأسماك تركوا مهنتهم ليزاولوا هذه التجارة فربحها أكبر بكثير من صيد السمك وما يترتب عليه من حفظ وتبريد وما إلى ذلك من أعمال تسويق وغيرها، وعلى نفس الزورق مع بعض التعديل البسيط.

فجأة أصبح العراق بيتاً بلا سقف ولا جدران ولا أبواب على حد تعبير مدير شرطة الكمارك في البصرة، فها هو مشرع على مختلف الاتجاهات ليس أمام دول الجوار فقط حتى تلك التي أبعد منها.

أصحاب تلك (المرافئ) كما يطلق عليها يدعون أن مرافئهم هذه مرخصة وهي لتصليح الزوارق والسفن الصغيرة كما تنص الرخص الممنوحة لهم وليس للتهريب كما ادعى بعضهم، تلك المرافئ التي امتدت مقابل الشاطئ الإيراني وبالتالي تكون عملية الوصول للهدف سهلة جداً. ويؤكد مسؤول في الشركة العامة لموانئ العراق قائلاً: إن كل تلك المرافئ تعمل في تهريب النفط وأشياء أخرى كالمواشي مثلاً وحتى المخدرات، وأما تراخيصها فهي قديمة ومن النظام السابق. وإلا فما معنى أن تأتي أكثر من شاحنة حمولة 36 طناً لتنتظر في هذه الأماكن؟ إنها تنتظر دورها في تفريغ حمولتها في إحدى تلك الدوب القديمة والمتهرئة.

مهربون جدد!!

شددت قوات التحالف قبضتها بعض الشيء على المهربين بعد مطالبة أعضاء مجلس الحكم لها بالتدخل الفوري لوقف تلك العمليات، فصدر قرار بمصادرة السفينة وحمولتها التي تضبط وهي محملة بالبترول المهرب ومصادرة أموال مالك السفينة المنقولة وغير المنقولة وحبسه أربع سنوات وكابتن السفينة سنتين وباقي أفراد الطاقم سنة واحدة. وبذلك خفت حدة التهريب إلى حد ما كما يقول (س) ومادة الكاز تحديداً، إذ لجأ أولئك التجار إلى المتاجرة شرعياً بالنفط الأسود (السلاج) بعد حصولهم على توكيلات رسمية بنقله من العراق إلى دولة الإمارات واستبداله بالكاز مرة أخرى.

تختلط الأمور بعض الشيء فها هم أصحاب محطات تزويد الوقود وفي مختلف أنحاء العراق ينضمون إلى ذلك الفريق، الربح مضمون وبنسبة خمسة أضعاف تقريباً زيادة على السعر المقرر لبيعه في المحطة كما يؤكد شهود عيان كثيرون، ألا يستحق هذا الربح شيئاً من المجازفة؟ مثلاً ها هي محطة وقود أبي الخصيب تبيع حصتها من الكاز تحت جنح الظلام يومياً إلى أصحاب الزوارق الصغيرة كما شاهدنا ذلك بأم عيننا، وهذه هي حقيقة أزمة الوقود التي يعانيها الكثير من أبناء شعبنا، علماً أن هناك الكثير من السواقين لدى شركة توزيع المنتجات النفطية المعروفين سابقاً باشتغالهم مع المهربين، لا بل كانوا محكومين بالسجن بسبب بيعهم محتويات شاحناتهم لآخرين خارج الخط المقرر لسيرهم ويعرف ذلك مدراؤهم القدماء والجدد، ومنهم من كان مطروداً من العمل. وهؤلاء هم الآن في الخدمة ليزاولوا نفس الأعمال التي كانت بعهدتهم وبنفس الأسلوب السابق. كما أن هناك حصة من الكاز لأصحاب الزوارق الصغيرة التي تعمل في صيد الأسماك كما هو معلن، ولكن أولئك استسهلوا عملية بيع تلك الحصة بالإبحار قليلاً باتجاه الجنوب فهناك يمكن أن تنتظرهم سفينة كبيرة لشراء حصتهم بمبلغ جيد يغنيهم عن الصيد وما يترتب عليه. ترى ما الذي يمنع أحد هؤلاء من أن يدفع رشوة صغيرة لمن يقدمه في الدور لتسلم حصته الثانية وما شاء الله فالنفوس الضعيفة كثيرة؟

تطوعت بعض القوى السياسية في البصرة والدينية منها تحديداً والمتحمسة لمنع عمليات التهريب تلك في بداية الأمر، وقد فقدت بعضها عدداً من عناصرها شهيداً في تلك العمليات كما عرفنا ذلك عن قرب، وفعلاً نجحت تلك المجموعة وكما أعلن في حينها في تدمير سفينتين محملتين بالنفط الخام لأحد التجار المعروفين جيداً في البصرة على أنه من وجهائها!! إلا أن عمليات التهريب لم تتوقف، استمرت في عملها الذي يكاد يكون منظماً ودقيقاً، آلاف الأشخاص ممن يعيشون على تلك المهنة كيف يتسنى لهم تغيير مهنتهم بسرعة أو حسب الطلب؟

تتراخى قبضة القوات البريطانية أحياناً

ويضيف (س) أن هناك سفن شحن كبيرة لنقل البضائع تدخل الخليج وليس هناك من يزودها بالوقود في رحلة عودتها، أو لماذا تشتري الطن 230 دولاراً من دولة الإمارات أو غيرها، فتنتظر الكاز العراقي وبسعر أقل من الممكن أن يصل إلى 180 دولاراً فقط يأتيها على متن الزوارق الصغيرة المعد بعضها لصيد الأسماك، (بالمناسبة صار تجارنا يستوردون لنا الأسماك الإيرانية وهي من نفس فصائل أسماكنا النهرية). أما سفن التهريب الكبيرة نوعاً ما فتأخذ حمولتها بعيداً مجازفة إلى ميناء الحمرية كما ذكرنا، وهو كما يقول (س) يكاد يكون الميناء التجاري الوحيد المختص بتجارة البترول ومشتقاته. فيه يباع النفط الكويتي والإيراني وحتى الإماراتي وهكذا يضيع نفطنا مع تلك النفوط. وفي نفس الميناء يتم شراء النفط الأسود العراقي ليتم بيعه برحلة قصيرة لا تستغرق أكثر من يوم واحد إلى الهند بأكثر من ضعف سعر شرائه أحياناً. وغالباً ما تستغل تلك السفن (العراقية) إذا ما أرادت تجنب دفع التجزية للجانب الإيراني كما يقول (س) تستغل سوء الأحوال الجوية مخاطرة بأرواح طاقمها ففي تلك الأجواء من الصعب أن تقترب منهم القطع البحرية المكلفة بالمراقبة برغم اكتشافها لهم. وإذا استسهل البعض دفع التجزية أحياناً وفضل السلامة فمن الممكن أن يبيع بضاعته في ميناء بندر خميني مثلاً.

إلى أنظار مجلس الحكم

رفع بدلات إيجار العقارات التجارية إرباك للوضع الاقتصادي

سناء النقاش

يثار جدل حاد حالياً بشأن ارتفاع بدلات الإيجار للعقارات والمحال التجارية في المناطق الرئيسة ببغداد ومحافظتي النجف وكربلاء ومطالبة أصحاب هذه العقارات ببدلات إيجار خيالية بعد حصولهم على قرارات من المحاكم بإخلائها.

صفحة "في الحدث الاقتصادي" استطلعت الآراء بشأن هذه الظاهرة الجديدة وأضرارها الاقتصادية وآثارها السلبية على استقرار السوق حيث توجهت إلى بعض المستأجرين المتضررين، فقال السيد محمد غسان (صاحب محل لبيع الساعات):

إن عملنا راكد جداً هذه الأيام حيث ينصرف الناس إلى تدبير أمورهم المعيشية، ومع هذا الركود فوجئنا بأن صاحب العمارة طلب من وكيله مطالبتنا بزيادة إيجار المحال، وإلا فإنه سيقيم دعوى قضائية ضد المستأجرين لإخلاء هذه المحال منها محلي الواقع في منطقة البياع شارع عشرين. وهذا يعني أن أدفع بدل إيجار شهري قدره 150 ألف دينار بدلاً من 90 ألف دينار، وهذا المبلغ يفوق طاقتي.

أما إسماعيل إبراهيم فقد تحدث بألم كبير لأن صاحب العمارة التي يمارس عمله فيها في الكرادة قد استحصل قراراً قضائياً بإخلاء المحلات، فكيف سيتمكن من دفع مبلغ الإيجار الجديد والذي يطلبه صاحب العمارة وهو نصف مليون دينار وما الربح اليومي للتحقق لكي يستطيع دفع نفقة المشاركة في مولدة الكهرباء في المنطقة وإعالة عائلته المكونة من ثمانية أفراد وهو ليس سوى بائع (شربت)؟ ورفع بدلات الإيجار دفع بالعديد من أصحاب المصالح والتجار والأطباء إلى ترك مواقع عملهم والبحث عن موقع آخر مناسب لمواصلة العمل وكسب الرزق الحلال ومنهم الطبيب فراس ناصر الذي يرى أن هذه الحالة سوف تؤدي إلى إرباك حالة السوق وخلق بلبلة في الوضع الاقتصادي أكثر مما هو حاصل الآن.

شاركه هذا الرأي الدكتور سالم نامق كوركيس (صاحب مكتب هندسي في الكرادة) يقول:

من المعروف أن المحاكم ترسل إنذارات للإخلاء، لكننا فوجئنا بأمر الإخلاء كاملاً ومطالبة صاحب الملك برفع بدل الإيجار إلى مبلغ جنوني لا يتناسب مع الواقع الاقتصادي الحالي إذ أن عملية الإخلاء والبحث عن مكان جديد يعني أن نبدأ من الصفر إذ سيخسر أصحاب المحال زبائنهم، فضلاً عن حالة عدم استقرار النقل. لذا نطالب المسؤولين بدراسة قانون الإيجار الذي أوقفته الإدارة المدنية المؤقتة للائتلاف، حيث أن القانون السابق ما زال ساري المفعول ومن حق المؤجر أن يخلي العقار مع استيفاء بدلات الإيجار السابقة غير المدفوعة من قبل المستأجرين. فأصحاب العقارات يشعلون الأسعار وسوقنا الحالية في غنى عن مثل هذه الهزات، خاصة أن الوضع الأمني غير مستقر والعمل شبه راكد.

هذه الأزمة التي تكاد أن تصبح ظاهرة تثير قلق المختصين بالاقتصاد من أساتذة وأكاديميين وأصحاب مشاريع ومصالح، كلهم يدعون مجلس الحكم إلى الالتفات وبجدية إلى هذه الحالة التي باتت تؤشر بالدعاوى والشكاوى الدائمة في المحاكم مع مطالبة القانونيين بدراسة الموقف وإيجاد حل قانوني.

العراق يستهدف الحفاظ على انتاج النفط في حدود 2.8 مليون برميل يوميا

دبي-

قالت نشرة "ميدل ايست ايكونوميك سورفي" (ميس)، ان العراق يستهدف الحفاظ على انتاجه النفطي بين 2.6 و2.8 مليون برميل يوميا "في المستقبل المنظور".

واضافت النشرة المتخصصة التي تصدر في نيقوسيا، ان تقديرات العراق بالنسبة الى شهر اذار هي في حدود 2.6 مليون برميل يوميا، بزيادة قدرها 1.88 مليون برميل في اليوم مقارنة بشهر شباط

واضافت النشرة ان السلطات العراقية تعتزم الابقاء على انتاجها النفطي في هذا المستوى "حتى تبني خطة جديدة للاستثمار وتمويلها".

وفي 14 اذار الحالي، كان وزير النفط ابراهيم بحر العلوم اشار الى ان طاقة العراق الانتاجية استقرت في حدود 2.5 مليون برميل يوميا، مضيفا ان "الهدف

قبل الحرب التي كانت في حدود 2.8 مليون برميل يوميا وهذا ما ننوي تحقيقه بنهاية اذار الحالي وبداية نيسان المقبل".

واكد الوزير استئناف الصادرات من الجنوب العراقي عبر ميناء خور العمية على الخليج بطاقة تتراوح بين 250 و300 الف برميل يوميا.

شركة روسية تفوز بعقد في العراق

موسكو-

اعلنت شركة "سلوفيي ماشين" الصناعية الروسية العملاقة الاثنين انها فازت بعقد للمشاركة في بناء محطة طاقة حرارية في مدينة كركوك شمال العراق وذكرت مصادر في الشركة لوكالة "روس بزنس كونسلتنغ" للانباء ان الشركة العملاقة وقعت عقدا قيمته 48 مليون دولار في مشروع تديره الامم المتحدة.

واضافت المصادر ان الشركة ستزود المشروع بمحركين يعملان بالغاز قدرة كل منهما 160 ميغاواط ومولدين بذات القدرة بنهاية 005

ومن المقرر ان تفتتح محطة الطاقة التي ستزود كركوك بالطاقة، عام 6002 وسيتم بناؤها بتمويل من بنك "بي ان بي باريبا" الفرنسي.

الدوحة تقول انه لا علم لها بتقارير بشأن تأجيل خفض انتاج اوبك

الدوحة-

اكد وزير الطاقة القطري عبد الله العطية انه لا علم له باي مشروع بشأن تاجيل قرار منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) خفض الانتاج بمليون برميل يوميا بداية من نيسان القادم.

وقال العطية في تصريحات على هامش ندوة دولية للغاز الطبيعي في الدوحة "لم اتلق اي مقترح ينص على تأجيل خفض (الانتاج) الى حزيران القادم".

وكان يرد على سؤال حول احتمال تاجيل اوبك قرارها خفض الانتاج بالنظر الى استمرار ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية.

واضاف الوزير "ان ارتفاع الاسعار لا علاقة له بنقص الامدادات" مكررا بذلك موقف اوبك الرسمي القائل بان السعر الحالي للنفط تعود الى عوامل نفسية واعتبارات جيوسياسية في اشارة الى العراق وفنزويلا.

وفي 10 شباط، قررت اوبك ضمن اجتماعها الوزاري في الجزائر الابقاء على حصصها الحالية للانتاج البالغة 24.5 مليون برميل في اليوم قبل خفض انتاجها في نيسان الى 23.5 مليون برميل في اليوم.

ومن المقرر ان يجتمع وزراء اوبك مجددا في 31 اذار الحالي في فيينا والمحت عدة دول هامة في المنظمة الى ان الاجتماع سيثبت قرارات اجتماع الجزائر.

اعادة هيكلة الديون الخاصة امر اساسي في الارجنتين

واشنطن (اف ب)-

طلب صندوق النقد الدولي من الارجنتين وضع خطة لاعادة هيكلة ديونها الخاصة على ان تشمل اكبر عدد ممكن من الدائنين كي تستطيع الاستمرار في الحصول على دعم الاسرة الدولية.

وقالت المديرة العامة بالوكالة لصندوق النقد الدولي آن كروغير في بيان ان وضع هذه الخطة لاعادة الهيكلة امر "اساسي كي تستطيع الارجنتين الاستمرار في الحصول على دعم الاسرة الدولية".

وكان مجلس ادارة صندوق النقد الدولي اقر المراجعة الثانية للاتفاق الموقع في ايلول الماضي مع الارجنتين والذي ينص على دفع مبلغ 1.3 مليار دولار.

وشددت كروغير في بيانها ايضا على ضرورة تسريع اصلاح القطاع المصرفي في الارجنتين مع العلم انها اشارت الى تحقيق تقدم في هذا المجال.

اقالة محافظ الهيئة العامة للاستثمار في السعودية من مهماته

الرياض (اف ب)-

اعلن التلفزيون السعودي ان العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز اقال محافظ الهيئة العامة للاستثمار عبدالله بن فيصل بن تركي آل سعود من مهماته "بناء على طلبه".

وقال المصدر نفسه ان عبدالله بن فيصل بن تركي آل سعود محافظ الهيئة العامة للاستثمار "يعفى من منصبه بناء على طلبه".

ولم يعط مزيدا من التوضيحات لكن عبدالله بن فيصل انتقد تباطوء عملية الخصخصة في المملكة.

وقد انشئت الهيئة العامة للاستثمار قبل سنتين لتشجيع الاستثمارات الاجنبية في السعودية التي تجني اكثر من 80٪ من مداخيلها من عائداتها النفطية.

"شل" تلغي عدة وظائف وتزيد انتاجها في نيجيريا

لندن- ذكرت صحيفة "فايننشال تايمز" ان شركة النفط الانكليزية الهولندية العملاقة "شل" التي تعيش ازمة منذ عدة اشهر قررت خفض نفقاتها في نيجيريا بالغاء العديد من الوظائف ورفع انتاجها من حوالى مليون برميل يوميا الى مليون ونصف المليون قبل 2006. واوضحت الصحيفة ان هذه الاجراءات ستتيح للمجموعة النفطية العملاقة خفض كلفة الانتاج النفطي من 2 الى 1.5 دولار للبرميل الواحد. كما تنوي شل خفض نشاطها في مدينة واري (جنوب) حيث قتل اكثر من مئتي شخص منذ عام في مواجهات بين ميليشيات متناحرة بسبب خلافات على تقاسم ارباح استخراج النفط استنادا للصحيفة. وتعتبر مجموعة "شل بتروليوم ديفلوبمنت كومباني" اكبر منتج للنفط في نيجيريا. وكانت المجموعة قد كشفت في كانون الثاني الماضي عن المبالغة في تقدير حجم الاحتياطي الغازي والنفطي بنسبة 20٪ مما سبب صدمة للسوق. وفي مطلع اذار الحالي اضطر رئيس "شل" فيل واتس الى الاستقالة تاركا المنصب ليوروين فان دير فير نائب رئيس المجموعة.